IJA # 2821

1959-1960 High School Economics Curriculum

مزايا السهم :

١ـ الخطر فيها محدد بما يملك المساهم فقط على اسوا الاحتمالات .

٢ـ قابلية الاسهم والسندات للتداول يسهل على المستثمرين شرائها لانهم يستطيعون بيعها حين يشاوون دون التقيد برغبة باقي الشركاء .

٣ـ شخصيتها مستقلة عن المساهمين وطبيعة تكوينها يعطيانها عمرا طويلا يساعدها على ان تقوم بالاستثمارات الطويلة الاجل والاعمال الكبيرة .

٤ـ تيسير سبيل الادخار والاستثمار للاغنياء والفقراء والمتوسطين على السواء وهكذا تجمعت الاموال الضخمة فيها .

٥ـ نتيجة للانتاج الكبير وتقسيم العمل استطاعت شركات المساهمة في ظل المنافسة تخفيض الاسعار فافادت المستهلكين وافادت اصحاب الاموال بان وضعت اموالهم فاخذوا عليها ربحا وهيأت للعمال والموظفين سبيل العمل وزادت ثروة البلاد .

الاسهم والسندات : اما السهم فهو حصة الاشتراك في المشروع واما السند فهو ما يقابل الدين الذى عقده المشروع . اذ ان المشروعات تصدر اول الامر اسهما فاذا ارادت ان توسع اعمالها فانها اما ان تصدر اسهما جديدة فتضيف مساهمين جدد او ان تصدر سندات دين ان ارادت ان لا يزيد عدد المساهمين وان تزداد ارباحهم . ولمجلس الادارة ان يقرر هذا الطريق او ذاك والاسهم اما ان تكون لحاملها اذا امكن التصرف بها ـ اى نقل ملكيتها ـ بالتناول والتسليم من يد الى يد ويعتبر حائزها مالكا لها . وذلك ما يرغب فيها بعض اصحاب الاموال وخاصة المضاربين منهم او ان تكون الاسهم اسمية وتسجل باسماء اصحابها وعليه فلا تنتقل ملكيتها الا اذا سجلت بسجلات الشركة باسماء المشترين الجدد . وهذه الشكليات تعوق تداول الاسهم . على ان هناك فريقا من المستثمرين يفضل هذا النوع . وهذه الاسهم لا يسهل اصدارها في الشركات ذات رووس الاموال الضخمه .

والسهم سواء كان لحامله او اسميا على انواع :

١ـ السهم العادى ـ وكل اصحابه يتمتعون بنفس الحقوق . وهذا هو الشكل الغالب في الاسهم

٢ـ السهم الممتاز ـ ويتمتع بحقوق لا يتمتع بها صاحب السهم العادى كحصوله قبل غيره من المساهمين العاديين على ربح ثابت ثم يشترك معهم بعد ذلك بالباقي . او قد يفضل على صاحب السهم العادى حين تصفية الشركة في ان يدفع له اولا ثمن سهمه او ان يعطى عدة اصوات في الجمعية العمومية . وتصدر هذه الاسهم عند التاسيس او عند توسيع اعمال الشركة لجذب مساهمين جدد لهذه المزايا او التقرير مزايا المساهمين القدماء اذا حصر فيهم حق شراء اسهم الامتياز .

٣ـ سهم التمتع تصدره الشركات الموقوتة باجل فهي تعطي للذين استهلكت اسهمهم (الى دفعت قيمة السند فلا يبقى صاحبه دائنا او دفع قيمة السهم فلا يبقى صاحبه مساهما) اسهم تمتع تمنحهم شيئا من الربح بعد ان توزع نسبة من الارباح على اصحاب الاسهم غير المستهلكة .

الفرق بين السهم والسند :

١ـ حامل السند دائن لا يشترك في ادارة المشروع ولا يتحمل مخاطرة ويأخذ الفائدة حتى بحالة خسارة المشروع ويقدم على غيره في التوزيع وحامل السهم منظم يشترك في الادارة ويتحمل مخاطر المشروع .

٢ـ تدفع قيمة السند عند تصفية المشروع قبل السهم .

٣ـ يستهلك السند في اوقات معينة وبالطريقة المتفق عليها اما الاسهم فليس لها مواعيد لاستهلاكها وانما تدفع عند حل الشركة الا في حالات الشركات الموقوتة فان الاسهم تستهلك ايضا .

٤ـ دخل السهم يسمى ربح ودخل السند يسمى فائدة .

٥ـ لحامل السهم حق الاشتراك في الادارة وحضور جلسات الجمعية العمومية والاشتراك في التصويت ولا يحق ذلك لحامل السند الذى يعتبر دائن فقط .

٦ـ ان كل من السهم والسند عبارة عن اوراق مالية قابلة للتداول .

المشروعات التعاونيـة

وهي مشروعات اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يقوم اعضائها بالاشتراك بعمل معين لتحقيق الغرض من مشروعهم التعاوني باصابة بعض المنافع وتوزيعها عليهم بعدالة اكثر بعد الغاء الوسيط والوسيط الذى يقضي عليه المشروع التعاوني فتخير غرض التعاونية فان كانت جمعية تعاونية استهلاكيـة يكون الوسيط الذى يلغي هو تاجر المفرد وان كانت جمعية تعاونية انتاجية فالوسيط الذى يقضي عليه • هو رب العمل وان كانت جمعية تعاونية ائتمانية غرضها توفير القروض لاعضائها يكـون الوسيط الذى يقضي هو المصارف اوالبنوك ويستفيد اعضاء المشروع التعاوني من الغاء الوسيط بان الارباح التي يحصل عليها الوسيط في المشاريع الاخرى التي درسناها عليهم بعدالـة فجهودهم تعود عليهم بالنفع •

مميزات المشاريع التعاونيـة بصورة عامـة

١ــ انها مشاريع تهدف لاحلال فكرة التعاون والتضامن بدلا من التنافس والتناحر فالفرد يعمـل فيها لصالح الجماعة والجماعة تجهد نفسها لتحقيق صالح الفرد •

٢ــ تخلص بعض الطبقات من نير طبقات اخرى بالغاء الوسيط فالعمال يحررون من رب العمل والمستهلك يتخلص من التاجر والمقترض يتخلص من البنوك •

٣ــ انها مشاريع ديمقراطية لان كل فرد فيها يتمتع بصوت واحـد في الانتخابات بغض النظر عن مقدار ما قدمـه من راس مال للتعاونية بعكس ماشاهدناه عند دراستنا شركات المساهمة •

٤= انها تنشر السلام والاتفاق بين اصحاب المصالح المتعارضة بدلا من الخصام فجماعات الاستهلاك التعاونية تزيل الكفاح بين ارباب العمل والعمال وجماعات الاقراض او الائتمـان تحسم النزاع بين المقرضين والمقترضين ••• وكل هذا يتم بالغاء الوسيط كما قلنا •

٥ــ ان الركيزة التعاونية تعني بوجه خاص بتنميـة حب التعاون وغرس الاخلاق وشعارها (الفرد للمجموع والمجموع للفرد) فهي وان كانت مشاريع اقتصادية الا انها اجتماعية في الوقت ذاتـه وتربي في عضوها روح الثقـة وعدم الاعتماد على مساعدة الدولة وتلزمـه بالسعي لاشباع حاجياته المختلفة بنفسه عن طريق تعاونـه مع جمعيتـه التعاونية •

٦ــ انها تشجع الفرد على الادخار وتكون سببا في تنسيح الملكية الفردية ونشرها عن طريق خفض قيمة حصة راس المال الواجب تاديتـه للاشتراك فيهـا •

٧ــ يكون راس مالها متغير لان حرية الاشتراك فيها او الانسحاب منها حرية مطلقـة •

٨ــ بالاضافـة الى الخدمات الاقتصادية التي تقدمها لاعضائها تكون من خصائصها تقديـم الخدمات الادبيـة والصحية والعلمية لاعضائها فحسب بل في المحيط الذى تعمل فيـه •

اشكال الجمعيات التعاونيـة : ١ــ الاستهلاكية ٢ــ الائتمانية ٣ــ الزراعية ٤ــ الانتاجية

ولكل من هذه الجمعيات نظامها واهدافها الخاصة وسوف ندرس النوع منها فقط ــ

جمعيات الانتاج التعاونية ــ ويؤسسها جماعة من العمال غرضهم الرئيسي التخلص من ارباب العمل براس مال اجتماعي يشتركون فيه ويزاولون الانتاج وادارة العمل بانفسهم ويعتبر كل عامل منظم وعامل في الوقت ذاتـه لذا فالعامل لا يتقاضى اجرا عن عملـه بل يتحمل مخاطر الانتاج فله الارباح وعليه الخسارة من هذا يظهر بان جماعات الانتاج التعاونية تتميز بما يلـي :

١ــ ان العامل فيها يعتبر شريكا ومنظما في الوقت ذاتـه وليس اجيرا •

٢ــ ان جميع الشركاء عمال يمارسون العمل في المشروع بصورة عملية •

٣ــ قد تختلف نسبة ما يقدمه كل عامل من راس مال للجمعية التعاونية ولا يعتبر راس المـال عاملا منتجا في المشروع اذ لا يعطي الفائدة من الدخل بل يوزع الدخل على الشركاء بنسبة ما قدموه من عمل للمشروع اى بنسبة انتاجهم او بنسبة اجورهم • وبالرغم من نبل اهـداف جماعات الانتاج التعاونية التي تعود العمال على الاعتماد على انفسهم وتخلصهم من سيطرة رب العمل خاصة تلك السيطرة التي لم تكن هناك قوانين وانظمة تحددها وتنظم علاقـة العامل برب العمل كما هي عليه الان نلاحظ ان هذه المشاريع لم تحقق النجاح المرجـو لها ويعود سبب قلـة نجاح هذه المشاريع الى ــ

١ــ قلة راس المال ــ ان راس مال الجمعيات التعاونيـة يتكون بما يقدمه العمال من ادخارهم

ويكون عادة من القلة بحيث لا يقوى على منافسة الشركات الراسمالية وللقضاء على هذه الصعوبة يجب ان تخصص الدولة في ميزانيتها نسبة معينة لاعانة الجمعيات التعاونية الانتاجية ٠

٢ـ الخبرة الادارية لادارة الجمعية قد لا تكون متوفرة بين صفوف العمال الشركاء فتصاب الجمعية بالفشل ٠

٣ـ قد لا تحدد السوق الرائجة لمنتجاتها بصعوبة حصولها على العملاء الذين اعتادوا التعامل مع شركات معروفة ٠

٤ـ من الملاحظ من الجمعية التعاونية الانتاجية اذا صادفت نجاحا لمشروعها تنقلب الى مشروع راسمالي وذلك لان العمال المؤسسين للجمعية الذين هم منظمين لها في الوقت ذاته لا يفسحون المجال امام عمال جدد لمشاركتهم في المشروع بل يلتجؤا الى طريقة استخدام عمال جدد باجور وفي هذا عودة الى المشاريع الراسمالية ٠

الاتفاقات الصناعيـــــة

ان المشروع مهما بلغت درجة التكامل لا يستطيع ان يفرض ارادته على المستهلكين ما دامت هناك مشروعات اخرى تنتج نفس السلعة ٠ فلابد من نشوب المنافسة بين المنتجين ٠ وقد تحمل هذه المنافسة الشر لهم جميعا لانها تودى الى الافراط في الانتاج وتهبط عندئذ الاثمان فتصاب المشروعات الضخمة باضرار جسيمة فلاجل تجنب هذه النتيجة تعقد المشروعات اتفاقا لتنظيم الانتاج او تنظيم البيع او لرفع السعر ٠٠ وعلى هذا الاساس تكون المشروعات قد انهت حالة المنافسة واقامت مكانها حالة الاحتكار او شبه الاحتكار ٠ ان تكتل المنتجين هذا يتخذ شكلين شكلين اما ان تكون المشروعات اتفاقها في حدود الاحتفاظ باستقلالها ومثالها (الكارتل) او ان تكون لصيقة ببعظها بحيث تكون وحدة اقتصادية ومثالها (التريست)

الكارتـــــل (نقابة الانتاج)

تعريف الكارتل : الكارتل اتفاق بين عدة منظمين يبقى لكل واحد منهم شخصيته القانونيـــة والاقتصاديـــة ولكن يقيدهم بالقيود التي نص عليها الكارتل والغرض منه القضاء على المنافســـة والسيطرة على سوق البضاعة وزيادة الارباح ٠

ويشترط في نجاح الكارتل أن ينظم اليه اكبر عدد ممكن من المنتجين الذين هم في ظـــروف اقتصادية متشابهة فاذا وجد بعضهم في مراكز اقتصادية ممتازة عندئذ يفضلون البقاء خـــارج الكارتل لان المنافسة في صالحهم ٠ وينجح الكارتل في الصناعة اكثر من الزراعة لكثرة عـــدد المزارعين وبالتالي صعوبة الاتفاق بينهم ٠

خصائصه (صفاتـــه)

١ـ ان المشروعات المتفقة لا تفقد استقلالها سواء من الناحية القانونية ام من الناحية الاقتصادية فتحتفظ بحريتها في العمل الا بالنسبة للامور التي تم الاتفاق عليها ٠

٢ـ يهدف الكارتل الى الاحتكار التام على او على الاقل الى شبه الاحتكار والغرض من ذلك رفع الاثمان وتثبيتها ويترتب على ذلك زيادة الارباح ٠

٣ـ انه يضم نسبة كبيرة من المشاريع العاملة في فرع من فروع الانتاج للقضاء على المنافسة ٠

٤ـ انه ينظم المشروعات التي تدخل فيه اعتبارها ويترتب على التعاقد بينها التزامات قانونيـــة فاذا لم يكن بينها التزامات قانونية فلا يعتبر الاتفاق كارتل ٠

انواعـــــه : يقسم الى قسمين من الناحية الوظيفيـــة

١ـ كارتل للشراء ـ وهو اتفاق عدد من المشاريع لتنظيم شراء المواد الاولية فيما بينهم او استخدام الايادى العاملـــة ٠

٢ـ كارتل للبيع ـ ويعني اتفاق المشاريع على توزيع الاسواق فيما بينهم او كيفية تنظيم عرض المنتجات في سوق واحدة ٠

ويقسم الكارتل من الناحية الشكلية الى قسمين بسيط ومركب

أ ـ البسيط ـ يمتاز بعدم وجود هيئة من الاعضاء تراقب تنفيذ الاتفاق وقد يكون الاتفـــاق شفويا او تحريريا وقد يحوى على شرط جزائيا ويتخذ الكارتل البسيط ثلاث اشكال ٠

١ــ كارتل تحديد الاثمان ــ وبموجبه يلتزم كل عضو بالا يبيع بثمن يقل عن الحد الادنى المتفق عليه . ويجوز البيع باكثر منه .

٢ــ كارتل تحديد مقدار الانتاج ــ يحدد اولا الانتاج الكلي السنوى لجميع الاعضاء الداخلين في الكارتل ثم يوزع عليهم بنسب معينة حسب الدول وما يصيب كل دولة يوزع بدوره على منتجيها وكل عضو يلتزم بعدم تجاوز المقدار الذى حدد له .

٣ــ كارتل توزيع الاسواق ــ يكون توزيع الاسواق على اساس ينفرد كل عضو في منطقة معينة يحتكر فيها البيع ويلتزم بقية الاعضاء بعدم منافسته فيها .

ب ــ المركب ــ وفيه هيئة مركزية تتولى تنفيذ الاتفاق وتشرف على تطبيق شروطه من قبل الاعضاء ويتخذ ثلاثة اشكال :

١ــ كارتل توزيع التوصيات ــ وفيه تقدم الهيئة المركزية المشرفة على توزيع التوصيات التي ترد ها على المشاريع وفقا للعقد واذا تلقى عضو طلبا احاله الى الهيئة .

٢ــ كارتل توزيع الارباح ــ وبموجبه يدفع كل عضو الى الهيئة مبلغا معين عن كل وحدة يبيعها وهو الفرق بين نفقة الانتاج والحد الادنى لسعر البيع للوحدة الذى تحدده الهيئة . وتوزع الهيئة المبلغ الذى يتجمع لديها اخر السنة على الاعضاء لا بحسب بيعهم ولكن بنسبة متفق عليها سابقا .

٣ــ كارتل المكتب المركزى للبيع بموجبه يلتزم العضو بان لا يبيع انتاجه الا للمكتب بثمن معين ويتولى المكتب بيع المنتجات باعلى ثمن ممكن وتوزع الارباح بين الاعضاء حسب نسب معينة وهذه من اسلم الطرق لنجاح الكارتل .

اثر الكارتل في الحياة الاقتصادية

أ ــ محاسنه ــ

١ــ انه يودى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج كنفقات الدعاية والفندوبين التجاريين ونفقات النقل وانخفاض اثمان المواد الاولية والقضاء على المنافسة وزيادة الارباح .

٢ــ تودى الى تحسين حالة العمال وظروف العمل لانها تتصف بالانتاج الكبير فترفع اجورهم وتقلل البطالة .

٣ــ تحاول الكارتلات تثبيت الاثمان الى حد معقول وهذا يهم المستهلك وقد يكون العكس اذا رفع الكارتل الاثمان .

٤ــ يساعد على الاستلاء على الاسواق الخارجية بواسطة سياسة الاغراق وهي عبارة عن رفع الاسعار في الداخل وخفضها في الخارج وهذا يعود بالنفع على الميزان الحسابي للبلد بالرغم ما فيه من ارهاق بالنسبة للمستهلك الوطني .

ب ــ مساوئه ــ

١ــ يقضي على المنافسة ويودى الى شكل من اشكال الاحتكار .

٢ــ يعطي الكارتل لاصحاب الاعمال قوة غالبة فتصبح كل المشروعات المنضمة اليه خصما لكل عامل او نقابة تختصم مع احد مكونيه اذا لم تكن هناك رقابة من حكومة تلتزم مصلحة المجموع .

الترست (الشركة الموحدة)

تعريفه ــ هو اتحاد عدة مشروعات كانت مستقلة من قبل واندماجها في مشروع ضخم واحد جديد

خصائصه ــ

١ــ انه يعمل على افناء المشروعات الضعيفة في مركزها الاقتصادى وتركيز الانتاج في المشروعات الاقوى لتنفرد في السوق .

٢ــ نجاح الترست اكيد من الناحية الفنية لانه يقوم على اساس الانتاج الكبير وبالتالي يودى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج .

٣ــ ينافس المشروعات التي لا تنضم اليه حتى يقضي عليها ليعود فيرفع الاسعار .

٤ــ يسيطر عليه رجال البورصة والمال لا خبراء الصناعة وهؤلاء يبغون اكبر ربح ممكن بغض النظر عن حالة السوق في تنظيم الانتاج وقد يودى هذا الى انتكاسه وافلاسه .

انواعـه ـ يأخذ الترست في تكوينـه احدى طريقتين ٠

١ـ طريقـة الاندماج التام : ـ وهي ان جميع الشركات التي كونت الترست تحل نفسها وتندمج بكل مالها وما عليها بشركة واحدة جديدة تدار من قبل منظمي الشركات المنحلة ٠ثم تسحب الاسهم القديمة من المساهمين ويعطون اسهم جديدة باسم الشركة الجديدة اى اتفـاء مشاريع كانت قائمة ليحل محلها مشروع واحد بادارة واحدة وتنتقل حقوق وديون وامـوال وخدمات المشاريع النحلة لتكون شركة جديدة تصدر اسهم جديدة باسمها لتحل محل اسهم الشركات المنحلة الداخلة في الترست ٠

٢ـ الشركة القابضـة ـ والترست هنا يختلف عن الاندماج الكلي من حيث بقاء كل مشروع من المشاريع المكونـة للشركة القابضـة مستقلا من الناحيتين الادارية والاقتصادية والمالية ولا توجـد هنا مشاريع تحل ليحل محلها مشروع واحـد ٠ اذن يمكن تعريف الشركة القابضة بانها مشروع جديد كبير يولف اضافـة الى مشاريع قديمـة بحيث يتمكن المشروع الجديد بمالـه من قـوة مالية ان يساهم بنسب عالية في المشاريع القديمة تمهيدا للسيطرة عليها عند انتخاب مجالس الادارة فيها وعند مناقشة اعمالها في الجمعيات العمومية ليتوصل اخيرا الى القبض على زمـام جميع الشركات بتوجيهها الوجهة الاقتصادية التي ترسمها هذه الشركة الجديدة ٠

اثره في الحياة الاقتصاديـة :ـ

ا ـ محاسنه ـ

١ـ يؤدى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج لانـه قائم على اساس الانتاج الكبير ٠

٢ـ انـه اقدر على تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ٠

٣ـ يؤدى الى تثبيت الاثمـان ٠

ب ـ مساوئـه ـ

١ـ بالنسبة للمنتجين : وهذا يشمل الذين يصنعون نفس البضاعـة التي يصنعها الترست عندما يعلن الحرب الاقتصادية عليها عن طريق المنافسة كما يمتنع عن التعامل مع التجار الذين يتعاملون معها حتى يقضي عليها بما له من امكانية مالية ضخمة كما يشمل منتجي الموادالاولية حيث يتحكم الترست في تحديد ثمن شرائها لانه العميل الوحيد الذى يشترى اكثر هذه المواد

٢ـ بالنسبة للعمال : حيث يعرضهم للبطالـة كلما اقفل الترست مصنعا من مصانعه اذا وجد نفسه في وضع اقتصادى سيء او عندما يقضي على المشروعات التي لا تتمكن من منافسته وقـد يتحكم في تحديداجور العمال لكن هذا يتوقف على قدرة النقابة من ناحية ومساندة الحكومـة لها لضمان اجور معقولة للعمال ٠

٣ـ بالنسبة للمستهلكين : عندما ينفرد الترست في السوق ويرفع الاثمان الى حد غير معقول فيتضرر المستهلكون ٠

تقسيم العمـل

ظهرت فكرة تقسيم العمل منذ القدم فكانت كل طبقـة تتصرف الى عمل معين فهناك طبقـة رجال الدين وطبقة رجال الحرب وطبقة المزارعين وهكذا ٠ ولكن ظهور فكرة تقسيم العمل بصورته العلمية والعملية كان نتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية ولتزايد اهمية عنصر العمل في الانتـاج وبعد الثورة الصناعيـة واشاعة استعمال الالات في الانتاج ٠ ويعرف تقسيم العمل بانه عبارة عن تجزاءة العملية الانتاجية الواحدة الى اجزاء متعددة يعهد بتنفيذ كل جزء منها الى عامـل او مجموعة عمال بحيث ان تظافر جهود العمال يودى الى اكمال العملية الواحدة بسهولـة وسرعة واتقان ويعتبر تقسيم العمل شرطا اساسيا لكفاية العمل في الانتاج فقوى الانسان الجسمية والفكرية يجب ان توجه نحو العمل الذى تكون فيه اكثر انتاجا لان جهود الانسان اذا توزعت بين اعمال متعددة ومتباينة فان الانتاج سيكون اقل مما لو خصصت للقيام بعمل معين ٠ ولا يقتصر تقسيم العمل داخل المعمل الواحد وانما يشمل تقسيم العمل لدول العالم ويسمى بتقسيم العمل الدولي فتخصص كل دولة بانتاج سلعة معينة حسب توفر عوامل الانتاج لتلك السلعة فيها وتترك انتاج السلع الاخرى التي لا تتوفر فيها عوامل الانتاج المثالية للدولة التي تتوفر فيهـا كتخصص سويسرا بصنع الساعات والمانيا بالصناعات الثقيلة وانكلترا بالاقمشة ٠

١ــ ان تقسيم العمل يودى الى سهولة اداء العملية الانتاجية من قبل العمال من الناحيـــة العضلية والفكرية لصغر العملية الانتاجية التي يوديها العامل ٠
٢ــ ان زيادة مهارة العامل نتيجة لتكراره انتاج العملية الواحدة ادى ذلك الى زيادة الانتاج وتحسينه كما يودى الى الاقتصاد في الوقت ٠
٣ــ ان زيادة الانتاج يودى الى انخفاض الاثمان فيرتفع مستوى معيشة العامل وذوى الدخول القليلـــة ٠
٤ــ ان تقسيم العمل ادى الى امكان استغلال العمال كل حسب كفائتهم وحسب ميولهم ورغباتهم

التنظيم العلمي للعمل (ترشيد العمل)

ان ترشيد العمل هو تنظيمه وفق الاسس العلمية وحركة الترشيد حديثة ترجع الى مطلع القرن العشرين وسبب ذلك ان الماكنة كانت مصدرا لا ينضب للربح الوفير ومن ثم لم يكن هنالـــك ما يدعو المنتجين الى التفكير في تنظيم العمل في داخل المصنع تنظيما علميا وقد ابتكر اصحاب الاعمال والمهندسين طرقا مختلفة لتنظيم العمل طبقوها في مشروعاتهم وعادت عليهم وعلـــى المجتمع بالمنافع واهمها طريقة تايلر وطريقة فورد وطريقة مستر بيرك ٠

١ــ طريقة تايلر ــ نشا تايلر طريقته في تنظيم العمل سنة ١٩١١ وهو مهندس امريكي طبقها في المصانع التي كان يديرها او في مصانع اخرى والغرض الذى يهدف اليه هو زيادة انتاجية العامل وزيادة اجره دون ارهاق وانتشرت طريقته في الولايات المتحدة واوربا وظهرت طريقة مشابهة لها في روسيا وقد خطا تايلر خطوات مختلفة للوصول الى ذلك هي ــ

١ــ لاحظ حركات العامل وقت العمل وقسمها الى ابسط اجزائها بقاس الوقت الذى تحتاجـــه كل حركة منها بالة (الكرونومتر) التي تقيس الحركات لمدة ١/١٠٠ من الدقيقة ٠
٢ــ قسم هذه الحركات الى حركات مفيدة تتصل بالانتاج فاحتفظ بها وحركات غير مفيدة لا تتصل بـــه فنية العمل الى تركها والاستعاضة عنها بحركات مفيدة ٠ وترتب على ذلك أن وضع حدا ادنى للانتاج فمن لم يستطع من العمال تحقيقه فان تايلر يستغني عنه ٠ ومن أستطاع ان يتجاوز هذا الحد الادنى في الانتاج فانه ياخذ زيادة على اجره المتفق عليه حتى تبلغ هذه الزيادة ٦٠ ٠/٠ من الاجر الاصلي ولا يزيد الاجر بعد ذلك مهما زاد الانتاج ٠
٣ــ تقوم هيئة برقابة العمال والعمل وتنظيم العمل بحيث يكون العامل على علم بطريقة تنفيذ العمل المحدد له قبل ان يدخل المصنع ٠
٤ــ ادوات العامل والمواد الاولية التي يحتاجها يجب ان تـــاء له فتمر من امامه حتى لا يضيع وقتا في الانتقال اليها او الانحناء لاخذها ٠ وقد نجحت هذه الطريقة في الصناعة التـــي يمكن تقسيم العمل فيها والتي تستعمل عددا كبيرا من العمال وقد ادت فيبعض الصناعـــة كالتعدين والشحن والبناء الى نتائج عظيمة جدا ٠

ورغم المنافع التي سببتها هذه الطريقة لاصحاب الاعمال بان زادت انتاجهم وارباحهم وللعمال بان رفعت أجورهم وقللت من ساعات عملهم وللمستهلكين بان خفضت سعر البضاعة لانها ادت الى تخفيض نفقات الانتاج ٠

ولقد لقيت نقدا من اوساط العمال ومن النقابات باعتبار انها تودى الى ارهاق العمال وتنظيم حركاتهم بدقة وربطهم بالالة ربطا دقيقا وانتقدت كذلك لان الزيادة في الاجور للذين يتجاوزون الحد الادنى [illegible] تقف عند حد مهما زاد الانتاج بعد ذلك ويجب في رايهم ان تستمر هي الاخرى في الزيادة ٠ ويرد تايلر على هذا النقد قائلا = ان الزيادة في الانتاج ترجع الى جهود المنظم بدليل ان شروط العمل وساعاته قد تحسنت عن ذى قبل ولذلك فان الزيادة في الانتاج من حق المنظم ٠

طريقة فورد ــ وتقوم طريقة فورد على اسس مختلفة ٠

١ــ الاساس النفسي ــ وهو تهيئة العوامل التي تجعل في العامل استعدادا للعمل ولزيادة الانتاج بان يوجه الى العمل الذى يتفق مع رغبته ونفسيته وبان تكون الالات بحيث تريح العامل الذى يشتغل امامها ٠
٢ــ الاساس المادى التنظيمي ــ ويقوم على وجوب الاستفادة من العامل ومن الالة اوسع استفادة

وهو يتاثر بذلك بطريقة تايلر مع فرق هو أن فورد لا يلزم العامل بحركات معينة مقدرة ولكنه يحدد للعمل بمجموعه وقتا يجب ان يتم فيه ٠

٣ــ الاساس الاجتماعي ــ ويرى فورد على ضوئه أن المشروع الاقتصادى ((مرفق اجتماعي)) الغرض منه اشباع حاجة اجتماعية وتسهيل الحصول على الاموال لكل فرد ٠ ولذلك فان المشروع والعمل ليسا في صالح العامل او رب العمل ولكنهما في صالح المجتمع ولذلك يجب ان يتعاون العمال واصحاب الاعمال على زيادة الانتاج لانهم جميعا يودون وظيفة اجتماعية ٠ وما منفعتهم الشخصية الا لقاء تقديمهم الحاجات للمنفعة العامة ٠

٤ــ يربط فورد بين اجور العمال والاستهلاك ويرى ان العامل مستهلك وانه اذا ازدادت قدرة العامل على الاستهلاك انتعشت الحالة الاقتصادية ولذلك دفع فورد عماله اجور مرتفعة اكثر مما دفع اى مشروع آخر لعماله وهذا يودى ــ من ناحية ثانية ــ الى اخلاص العمال في عملهم ولصاحب العمل ٠

٥ــ وقد عمد فورد الى طريقة الصناعات المتكاملة بان قام هو بانتاج جميع ما تحتاجه السيارة من ادوات حتى انه يملك مناجم للحديد واخرى للفحم لان الصناعة المتكاملة من شانها ان تقلل من نفقات الانتاج حيث لا يدفع المنتج للمنتجين الاخرين الذى يشترى منهم حاجياته ارباحا ويكتفي هو بربح زهيد من كل طرف الانتاج يجمع في النهاية مبلغا كبيرا ٠

النقابات وتشريع العمال

النقابة عبارة عن تنظيم اجتماعي يضم عدد من العمال الذين تتقارب مصالحهم غرضها الدفاع عن هذه المصالح بكل الوسائل المشروعة تحدوها وحدة المصير المشترك ٠

يعتبر التنظيم النقابي حديث في وجوده ويرجع الى القرن التاسع عشر حيث قرن الانقلاب الصناعي حيث اخذ العمال يشعرون بضرورة التكاتف فيما بينهم للحد من استغلال المنتجين لهم اشكال النقابة : تتخذ النقابة العمالية شكلين :ــ

١ــ نقابة مهنية وتضم جماعة من العمال يمتهنون مهنة واحدة كنقابة عمال البناء ونقابة النجارة٠

٢ــ نقابة صناعة = وتضم عدد من العمال ضمن صناعة واحدة وان كانت مهنة البعض منهم تخالف مهنة البعض الاخر كنقابة التعدين وهذه النقابة هي أوسع من سابقتها من الناحية العددية والاقتصادية ٠ وهناك تنظيم اخر وهو الاتحاد الذى يضم عدد من نقابات مهنية او صناعية او كليهما فيشكل اتحاد عام لنقابات العمال في بلد معين يضم كافة عمال ذلك البلد ويكون الاتحاد أعلى هيئة تنظيمية للعمال اقوى تاثيرا في تحقيق مطاليب العمال المشروعة ٠ وهناك الاتحادات الدولية التي تضم نقابات واتحادات اكثر من دولة واحدة حيث يقدم كل اتحاد في دولة المساعدة المناسبة لاتحاد الدولة الاخرى ٠

ان حق منح العمال حقوقهم في التنظيم النقابي لم يعترف به بسهولة في كثير من دول العالم ففي العراق تاسست اول نقابة عمالية للسكك الحديدية بعد اضراب سنة ١٩٢٧ بسنتين ٠ وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق على اثر ثورة ١٤ تموز الخالدة منحت حكومة الثورة حق التنظيم النقابي وتنظيم الاتحادات والجمعيات والاحزاب فتشكلت مختلف النقابات والجمعيات والاتحادات كنقابة المعلمين والمحامين (قديمة) والمهندسين والبنائين وعمال النفط والمطاعم والمستخدمين والحدادين ٠٠٠ على اساس ان يكون هد ف هذه التنظيمات خدمة وطننا العزيز ٠

اهداف النقابة (اغراضها)

تهدف النقابة بانواعها بصورة عامة ــ عدا اهداف كل نقابة ــ الى الامور التالية ١ــ زيادة اجور العمال ٢ــ تحسين ظروف العمل ٣ــ الدفاع عن مصالح العمال ضد الفصل الكيفي ٤ــ مكافحة البطالة والقيام بمشاريع من شانها ان توظف العمال في اوقات الازمات ٥ــ الضمان الاجتماعي بمساعدة اعضائها في حالة عجزهم عن العمل لاى سبب كما تمنح اعضائها العاطلين دخولا بسيطة حتى يجدوا عملا ٦ــ تثقيف العمال من الناحية المهنية والعلمية والاجتماعية والصحية ٠

وسائل تحقيق اهداف النقابة :

١ــ المساومة الاجتماعية ــ وبموجبها تتداول النقابة مع ارباب العمل على ما هو مختلف عليه للوصول الى حلول تضمن مصلحة الطرفين ٠

٢ـ الاضراب الجماعي ـ وذلك في حالة فشل المساومة الجماعية وذلك بامتناع جميع اعضاء النقابة عن العمل مالم تلبى مطاليبهم ولا ينجح الاضراب الا اذا كانت النقابة في مركز اقتصادى يمكنها من دفع جزء من اجور العمال اليومية حتى يستمروا على الاضراب ٠ ولابد ان نذكر هنا في هذا الصدد يجب أن تكون مطاليب العمال معقولة بحيث انها لا تلحق خسارة برب العمل فيضطر الى غلق مشروعه لان الاضراب وغلق المشروع هو في الواقع ليس من صالح العمال ورب العمل والمستهلكين

تشريع العمل

أن تردى حالة العمال على اثر الانقلاب الصناعي وانحطاط مستوى معيشتهم واستغلالهم من قبل رب العمل وتشغيل الاطفال والنساء في المناجم ساعات طوال وغيرها من تعسف ارباب العمل دفع كثير من الحكومات الى اصدار تشريعات لحماية العمال كتحديد ساعات العمل وشروطه والتامين على العمال ضد الاخطار وغيرها ٠٠٠ وظهرت فكرة تشريعات العمال في سويسرة سنة ١٨٤٩ كما اسست منظمة العمل الدولي بعد الحرب العالمية الاولى لتحقيق رفاهية العمال ولم يشرع في العراق اى تشريع لتنظيم العمل في العراق الا في سنة ١٩٣٦ عندما حددت شروط العمل وساعاته وتعويض العمال لكن ذلك كان حبرا على ورق ٠

ساعات العمل

اصدرت الحكومات التشريعات الخاصة بتحديد ساعات العمل وجعلتها ٨ ساعات يوميا بعد ان كانت ١٠ ساعات وتعمل نقابات العمال على تخفيض ساعات العمل الى اقل من ٨ ساعات ٠ يقصد بيوم العمل عدد الساعات التي يقدم بها العامل جهوده في سبيل الانتاج وقد كانت في مطلع القرن التاسع عشر ١٢ ساعة يوميا وفي مطلع القرن العشرين ١٠ ساعات حتى بدات تنظيمات العمال تزدهر في العالم فاصبحت ساعات العمل ٨ ساعات يوميا ولا زالت نقابات العمال تطالب بتخفيض ساعات العمل وذلك بسبب تطوير وسائل الانتاج حيث ان هذا التطوير قد ادى الى زيادة الانتاج فلا بد للعامل وان ياخذ نصيبه من الراحة ٠

المصالحة والتحكيم

وهي من الوسائل السلمية التي تتخذها النقابات للقضاء على الخلافات الناشبة بين اصحاب الاعمال والعمال ويقصد بالمصالحة اجتماع اصحاب الاعمال والعمال لحل النزاع وفي حالة عدم التوصل الى الحل سلميا يلجاء الطرفان الى مجالس التحكيم وهي عبارة عن لجان يتفق ارباب الاعمال مع العمال على انتخاب اعضائها لعرض وجهة نظر كل فريق عليها والحكم الذى يصدر عنها يلتزم كل فريق باطاعته ٠

احوال العمال في النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي

ان حالة العامل في النظام الراسمالي في أواخر القرن التاسع عشر كانت سيئة حيث كان النساء والاطفال يشتغلون باجور زهيدة ولمدة اكثر من ١٣ ساعة يوميا ٠ وكان خطر البطالة يتهددهم بسبب الطرد الكيفي وبسبب كساد الانتاج والمنافسة كل هذا وضع العمال الى التكتل وتاليف النقابات للدفاع عن حقوقهم ومع ذلك حتى في العصر الحاضر ان البطالة تهدد العامل في البلاد الراسمالية وان رب العمل غير ملزم بالاستمرار في الانتاج بسبب نظام المنافسة الحرة التي تدفع رب العمل احيانا الى غلق المعمل او الاقتصاد في نفقات الانتاج ومنها اجور العمال٠ كما أن تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل يودى الى انخفاض الاجور ايضا ٠ ان قوة العمل في النظام الراسمالي هي السلعة التي يشتريها رب العمل وان قوة العمل هذه تقسم الى قسمين هي العمل الضرورى الذى يدفع مقابله والعمل الفائض ولا مقابل له ٠ ولكن حين يتسلم العامل اجرة لا يبدو واضحا له ان اجره عبارة عن قيمة العمل الضرورى وحده بينما يذهب العمل الفائض الى الراسمالي دون مكافاة عنه وهي تشكل الربح ٠ وعلى هذا تبدو الاشياء في ظل الراسمالي كما لو أن العامل يدفع له مقابل عمله كله ٠

كما ان العامل في النظام الراسمالي حر في اختيار عمله والاستمرار عليه او تركه اما احوال العامل في المجتمع الاشتراكي فان معدل ساعات العمل اليومية هي بصورة عامة اقل من عدد الساعات في النظام الراسمالي وفي بعض المصانع يشتغل العامل في الاسبوع خمسة ايام فقط ٠ اما رب العمل

في النظام الاشتراكي فلا وجود له اذ أن الدولة هي التي تمتلك وسائل الانتاج لذا فان فائض القيمة الذى يستولي عليه رب العمل في النظام الراسمالي ينعدم في النظام الاشتراكي • فكل حسب عمله • ونلاحظ أن مستوى الاجور النقدية التي يتسلمها العامل في النظام الاشتراكي تظهر لاول وهلة اقل نسبيا من مستوى الاجور النقدية في النظام الراسمالي الا اننا نلاحظ ان مستوى الاجر الحقيقي للعامل في النظام الاشتراكي هي مرتفعة وذلك بسبب ما يحصله من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المجانية والتي يدفع ثمنها العامل في النظام الراسمالي •

دور السلطات العامة في الاقتصاد الوطني

لم تكن الدولة حتى اواخر القرن التاسع عشر وفقا لمفهومة الدولة انذاك سوى هيئة عليا تمثل السلطة العامة غرضها الدفاع عن اى عدوان خارجي ومحافظة الامن الداخلي فكان اثرها في الاقتصاد الوطني بتاثير المتفرج لا تتدخل في شوون الانتاج والتوزيع وتنظيم علاقات الافراد الاقتصادية الا أن تطور مفهومة الدولة وظهور فلاسفة واقتصاديين في اواخر القرن التاسع عشر نادوا بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني على نطاق واسع بصورة مباشرة وغير مباشرة بحيث تسعى الدولة بسلطاتها العامة أن تتبع كل الوسائل الممكنة لزيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي في سبيل الوصول الى تحقيق الرفاه العام لابناء الشعب وهو اسمى غرض من اغراض وجود الدولة وذهب الفلاسفة الاشتراكيين الى ابعد من ذلك حيث قالوا بان الدولة هي المسوولة الاولى لا لتنظيم الاقتصاد الوطني عن طريق التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في علاقات المنتجين بالمستهلكين بل تكون الدولة بمثابة المنظم وتحل محل كافة المنتجين والمنظمين وترسم التخطيط وتنعم الاقتصادى لكل مشروع من المشاريع فيها • من هذا يظهر بان هناك فلسفتان حاليا الاولى تترك للافراد حريتهم بممارسة نشاطهم الاقتصادى في الانتاج ضمن القوانين والقواعد المنظمة لنشاطهم المذكور فتكون الدولة بمثابة المشرفة على الاقتصاد الوطني والموجه له والثانية تاخذ على عاتقها مهمة المنتجين جميعهم فتكون بمثابة المنظمة للانتاج وللاقتصاد الوطني وتحجب ذلك عن الافراد •

نمو النفقات الحكومية : نتيجة للتطورات الاقتصادية والحركات الاجتماعية والتبدلات السياسية فقد اقلع فلاسفة واقتصادى العالم القدمين جميعهم عن فكرة النظام الحر (النظام الفردى) الذى كان يترك للافراد الحرية التامة في تصرفاتهم الانتاجية دون تدخل من الدولة وطالبوا بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية عن طريق اخذ واجبات جديدة على عاتقها غير واجبي الدفاع والامن ونتيجة لهذه الفلسفة الحديثة لمفهومة الدولة بدات تتزايد النفقات العامة للدولة التي عرفها الاقتصادى الالماني (فاكنر) بانها الطريق المجدية للمساهمة في تنظيم الحياة الاقتصادية الناجم عن توسيع وظائف الدولة وتكثيفها • وتاخذ النفقات العامة للدولة بمفهومتها الحالية احد شكلين فهي اما ان تكون كمنح تمنحها الدولة للافراد المعوزين او للمشاريع والمنظمات او ان تكون كاثمان لمشترياتها لقاء حصولها على الخدمات او السلع فما تدفعه الدولة من اموال الى الافراد او المنظمات او الجمعيات يشكل الجزء الاول من النفقات العامة وهو المنح وما تدفعه الدولة من رواتب لموظفيها لقاء شرائها لجهودهم خدمة للصالح العام وما تدفعه من اجور للعمال وماتتعاقد به مع المقاولين والمتعهدين لتاسيس مشاريعها العامة يشكل الجزء الثاني من النفقات العامة الذى هو عبارة عن شراء المجهود والسلع المختلفة •

ومن اهم الاسباب المؤدية لزيادة النفقات الحكومية ونموها هي :-

١- اتساع مفهومة الدولة - فقد اصبحت مسوولة حاليا لا عن الدفاع والامن وحسب بل هي المسوولة عن تقديم مختلف الخدمات الاخرى كالتعليم والصحة مثلا •

٢- المصروفات العسكرية - ازدادت نفقات الحكومة نتيجة لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها العامة للنفقات العسكرية وللمواد الحربية •

٣- الترفيه الاجتماعي - تسعى الدولة حاليا فيما تسعى اليه الى تامين الترفيه الاجتماعي لابناء شعبها وما يتطلب ذلك الى نفقات طائلة ولزيادة السكان اثر كبير في زيادة النفقات •

٤- الانعاش الريفي - اتجهت اغلب الدول الى انعاش الريف وتطويره وتامين الحياة السعيدة فيه •

٥- الازمات الاقتصادية نتيجة لتطور وسائل الانتاج فقد اصبحت ازمات الافراط في الانتاج حادة وقاسية تتطلب من الدولة التدخل السريع للقضاء عليها وما يتطلب ذلك من نفقات طائلة •

٦- تطور الحياة - لم تكن هناك اى نفقات عامة تقدمها الدولة للدعلية كما هي عليه الحال الان

فنفقات دور الاذاعات والتلفزيونات ووكالات الانباء والتمثيل السياسي والمنح التي تقدمها الدولة لدول اخرى وفقا لمبادى التعايش السلمي في ظروف خاصة والمنح الخاصة للمنظمات والجمعيات الوطنية وغير ذلك مما لا يدخل في حصر يشمل جزء كبيرا من النفقات العامة ٠

٧ــ مشاريع مضاعفة الناتج القومي ــ هناك مشاريع جبارة تتطلب نفقات طائلة تقوم بها الدولة كمشاريع الرى والبزل وطرق المواصلات والتصنيع تتطلب نفقات طائلة لمدة طويلة من الزمن قبل ان تبدا تلك المشاريع بانتاجاتها الهائلة ذات الاثر الكبير في مضاعفة الناتج القومي ٠

ويجب توفر عاملين في النفقة لكي تعتبر من النفقات العامة :ــ

١ــ ان تقدم من احد اشخاص القانون العام كالدولة والبلديات وامانة العاصمة مثلا ٠

٢ــ ان يكون غرضها اشباع حاجة عامة انية او لغرض غير عام كما في حالة المنح للمعوزين ٠

الميزانية العامة : تتبع جميع الدول وسيلة تشريع قانون للميزانية العامة سنويا وهي عبارة عن مجموعة النصوص المنظمة للنفقات والايرادات العامة والتي تبين اوجه تصريف النفقات العامة ووسائل جمع الايرادات العامة وتقدم الميزانية على اسس تخمينية تقديرية وللميزانية اهمية كبيرة خاصة بعد ان اتسعت نفقات الدولة فلكي تصرف النفقات العامة في اوجهها الخيرة للمجتمع تقيد السلطة التنفيذية بقانون الميزانية العامة بعد دراسة دقيقة والاهمية الثانية لها انها تتضمن ضرائب ورسوم تقع على كاهل المواطنين فمنعا للتعسف الذى قد يحصل في جمع الضرائب ونسبها يقرر ذلك بقانون ٠

ولكل دولة طريقتها لتشريع قانون الميزانية والطريقة المتبعة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز هو ان تقوم وزارة المالية بالاتصال رسميا بكافة الوزارات لتقديم تخميناتها في الايرادات والمصروفات وتجمع تلك المعلومات وزارة المالية وتعدل فيها ثم تقدمها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وترفع الى مجلس السيادة وبعد المصادقة عليها تصبح قانون واجب التنفيذ ٠

الموارد العامة

الموارد العامة هي المنابع التي تستقي منها الدولة اللازمة لسد نفقاتها العامة ٠ وقد وصفها علماء المالية حسب طبيعتها الى موارد الزامية وموارد اختيارية ٠

الموارد الالزامية والموارد الاختيارية

فالموارد الالزامية التي تحوزها الدولة بمالها من سلطان على رعاياها والقاطنين في ديارها واهمها :ــ

١ــ الضرائب والرسوم والاتاوى التي تجبيها الدولة بموجب حقها الدستورى بفرض التكاليف العامة وجبايتها ٠

٢ــ الغرامات والعقوبات التي تخصها الدولة بمالها من سلطة عقابية ٠

٣ــ الموارد الناشئة نزع الملكية باسم المنفعة العامة ٠

اما الموارد الاختيارية فهي التي يدفعها الافراد الى الدولة بطوعهم واختيارهم وقد تكون هذه الموارد بدون عوض كالهبات والتبرعات او بعوض كالقروض واثمان ما يشتريه الافراد اختيارا من مصنوعات الدولة ومنتوجات او من احتكارات الحكومة لبعض المصالح كتوريد المياه والنور وايرادات السكك الحديدية وارث من يموت بدون وارث ٠

الضرائب

الضريبة ــ مبلغ من المال يدفعها الفرد الى خزينة الدولة بصورة الزامية في حدود القوانين واللوائح المشرعة للبلد ٠

قواعد الضريبة :ــ يلاحظ عند تشريع اى ضريبة قواعد يجب توفرها ومن هذه القواعد ان تكون الضريبة يجب ان يخضع لها كافة الافراد بلا تميز كل حسب قدرته وايراده ويجب ان تكون الضريبة معلومة لدى المكلف بدفعها ويجب ان تكون نفقات جبايتها قليلة ويجب ان يكون موعد دفع الضريبة ملائم للمكلف بدفعها لا تسبب له ارهاق ٠

انواع الضرائب ــ تقسم الضرائب بصورة عامة الى قسمين

١ــ الضرائب المباشرة ــ وهي تلك الضريبة المكلف بدفعها الشخص نفسه ولا يصح ان يتحمل عبؤها غيره كضريبة الدخل وضريبة التركات ورسوم السيارات والاسلحة ٠

٢ــ الضرائب الغير مباشرة ــ وهي يمكن للمكلف على دفعها القاء عبؤها على غيره كضرائب الاستهلاك

تشمل الضريبة المباشرة والغير مباشرة على عدة انواع من الضرائب سندرسها تباعا وهي :ــ

١ــ ضريبة الدخل ٢ــ ضريبة الاملاك ٣ــ الضرائب الكمركية ٤ــ ضريبة الاستهلاك ٥ــ رسوم السيارات

١ــ ضريبة الدخل ــ وهي من الضرائب المباشرة ويلتزم المكلف بدفعها بنسبة دخله السنوي وتقدر عادة بنسبة مئوية وهي الضريبة الوحيدة التي تسمح بتطبيق مبدا العدالة في تاديتها من قبل المواطنين للمشاركة في تكوين واردات الدولة . اما بالنسبة للعراق فضريبة الدخل توخذ عن الدخل الصافي السنوي فقط وهي تصاعدية حسب الدخل كما ان قانون الضريبة قد اخذ بمبدا الاعفاء عن الضريبة وخصص سماحات معينة لا تستوفي عليها الضريبة وهي ٣٥٠ دينار للاعزب او المطلقة او الارملة و ٥٠٠ دينار للمتزوج و ٥٠ دينار لكل ولد دون الثامنة عشر او مستمر على الدراسة الثانوية او العالية اذا كان عمره اكثر من ١٨ سنة الى حد اربعة اولاد فقط .

٢ــ ضريبة الاملاك وهي الضريبة التي تدفع على العقارات والاملاك الى خزينة الدولة بشروط ونسب مقررة وفي العراق تفرض الضريبة على البيوت والدكاكين والمخازن والخانات والحمامات والمعامل والمصانع والاراضي الموجرة لغير الزراعة والسفن الثابتة المستعملة للخزن او لتركيب الماكنات او كمقاهي او لاى غرض تجاري اخر . وقد اعفى القانون المحلات العامة التي لا ربح لها كالمعابد والمدارس والمعاهد الخيرية والاملاك التابعة للسفارات والقناصل الاجنبية وبيوت السكن التي ايرادها ١٥٠ في بغداد و (٧٥ في المدن الاخرى وتبلغ ضريبة الاملاك ١٠ ٪

٣ــ رسوم السيارات وهي الضرائب التي توخذ على السيارات المستوردة لنقل الاشخاص او البضائع وتوخذ في العراق على المنوال التالي .

١ــ سيارات نقل الركاب وتدفع الضريبة حسب وزنها .

٢ــ سيارات نقل البضائع وتفرض عليها ضريبة ١٧ ٪ عن قيمتها .

ضريبة الاستهلاك :ــ ومعناها تلك الضريبة المفروضة على المحصولات الزراعية والطبيعية وهي في العراق تستوفي بنسبة ١٠ ٪ من ثمن المحصولات وتوخذ في محلات الاستهلاك لا في محل انتاجها وهي نوع من انواع الضرائب غير المباشرة ويتم استيفاء ضريبة الاستهلاك من الشخص المجاز بادارة محل استهلاك او من الشخص المصدر للحاصلات .

الضريبة الكمركية ــ وهي نوع من انواع الضرائب الغير مباشرة وتاخذ احد شكلين اضافة الى شكل ثالث وهو رسم المرور او (الترانسيت) .

١ــ ضريبة الواردات (رسم الوارد) ومعناها استيفاء مبلغ معين من النقود على السلع الواردة الى القطر وفقا للتشريع والشروط المقررة قانونا والضريبة الكمركية على الواردات تودي الى غرضين اولهما هو المحافظة على الانتاج الوطني وحمايته من المنافسة الخارجي والثاني تحقيق جزء معين من واردات الدولة .

٢ــ ضريبة على الصادرات (رسم الصادر) ومعناها استيفاء مبلغ معين من النقود او العينات وفقا للطريقة والشروط والنسب المقررة قانونا وهذا الرسم او الضريبة على الصادرات تودي ايضا الى غرضين في ان واحد الاول هو المحافظة على السلع الضرورية للمواطنين من تصديرها الى الخارج والثاني تحقيق دخل يشكل جزء من واردات الدولة .

عوائد النفط ــ قبل البحث في موضوع وعوائد النفط في العراق علينا ان نلقي نظرة خاطفة على الشركات العاملة في العراق .

١ــ شركة نفط العراق المحدودة ــ ومنطقة امتيازها المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ ومدة امتيازها ٧٥ سنة اعتبارا من سنة ١٩٢٥ وبدا انتاجها في سنة ١٩٢٧ في منطقة بابا كركر في كركوك . وقد مدت اول انبوب للنفط قطره ١٢ انجا الى حيفا والضخ متوقف فيه حاليا كما مدت خط اخر الى طرابلس قطره ١٦ انجا وبعد ذلك مدت خط ثالث يوازي الخط الثاني وقطره ٣٠ انجا الى بانياس ويبلغ مقدار ما يضخ حاليا من الخطين ٢٥ مليون طن سنويا .

٢ــ شركة نفط الموصل :ــ ومنطقة امتيازها شمال خط عرض ٣٣ على الضفة اليمنى من نهر دجلة ويستخرج البترول منها من عين زالة وبطمة وقد مد انبوب قطره ١٢ انج من عين زالة يوازي

ـجلة حتى يلتقي بانبوبي شركة النفط العراقية عند ك٢ (بيجي) ويعود امتيازها الى سنة ١٩٣٢ ومدته ٧٥ سنة ٠

شركة نفط البصرة : منطقة امتيازها جنوب العراق جنوب خط عرض ٣٣ واهم المناطق التي يستخرج منها البترول هي الزبير والرميلة في لواء البصرة وقد مد اول انبوب سنة ١٩٥٢ قطره ١٢ انج من الزبير الى الفاو وطوله ٦٤ كم وقد مد فيما بعد انبوب اخر يوازي الاول قطره ٢٤ انج ويبلغ مقدار ما يضخه الان حاليا حوالي ١٥ مليون طن ٠

وهناك بالاضافة الى ذلك شركتين صغيرتين منبثقتين عن الشركات الكبيرة السالفة الذكر ٠ هما

١ـ شركة نفط خانقين التي اشترت الحكومة العراقية مصفاتها سنة ١٩٥١ وهو مايسمى بمصفاة خانقين

٢ـشركة نفط الرافدين التي كانت مهمتها توزيع البترول ومشتقاته للاستهلاك الداخلي في العراق

وكانت هاتين الشركتين تعودان الى شركة النفط الانجلوايرانية اما الان فقد اسم شركة نفط الرافدين واصبحت توزيع البترول يعود الى الحكومة العراقية وذلك بعد ان الغي امتياز شركة نفط خانقين يوم ١٩٥٨/١١/٣٠

اما عائدية الشركات الثلاثة الكبيرة السابقة فهي تعود الى الشركات الاجنبية التالية :ـ

١ـ شركة البترول البريطانية واسهمها ٢٣ر٧٥ ٠/٠ ٢ـ الشركات الهولندية الملكية واسهمها ٢٣ر٧٥ ٠/٠ ٣ـ شركة البترول الفرنسية واسهمها ايضا ٢٣ر٧٥ ٠/٠ ٤ـ شركة ستاندرد اويل الامريكية ١١ر٨٧٥ ٠/٠ وشركة سوكوني فاكيوم واسهمها ١١ر٨٧٥ ٠/٠ وشركة كلبنكيان ارمني واسهمها ٥ ٠/٠

ان البترول في العراق يشكل معظم قيمة صادرات العراق فهو اهم مورد من موارد خزينة الدولة وان عوائد البترول هي التي تجعل كافة الميزان الحسابي العراقي في صالح العراق فبواسطة هذه العوائد يمكن انعاش النهضة الصناعية والعمرانية والزراعية كما يمكن بواسطتها زيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي ورفع مستوى المعاشي لكافة المواطنين عن طريق تطور وتركيز القطاع الصناعي والزراعي العراقي ٠

ان الفوائد التي يجنيها العراق من صناعة النفط تاتي من ثلاث طرق هي :ـ

١ـ المبالغ التي تدفعها الشركات الى الحكومة مقابل الامتياز الممنوح لها حيث اصبح حصة العراق بموجب اتفاقية ١٩٥٢ ٥٠ ٠/٠ من الارباح الصافية يتسلمها العراق على الشكل التالي :ـ

أـ يكون ثمن الطن الواحد للنفط على الحدود العراقية السورية ٨٤ شلن ونفقة انتاجه ٣٥ شلن

٢ـ يكون ثمن الطن الواحد للنفط في الفاو = ٨١ شلن و ٦ بنسات ونفقة انتاج ١٣ شلن فالفرق بين نفقة الانتاج وثمن البيع يشكل الربح الصافي الذي يتسلم العراق منه ٥٠ ٠/٠ وقد نصت الاتفاقية على ان لا تقل حصة العراق من الارباح عن ٢٥ مليون دينار في الظروف الاعتيادية ٠

٢ـ النفقات التي تقدم بها الشركات داخل العراق كاجور العمال والمستخدمين واجور النقل ورسم الميناء وعلى مصاريفها الاخرى ٠

٣ـ توفير النفط ومشتقاته لسد حاجة العراق ٠

٤ـ يحق للعراق الحصول على ١٢ر٥ ٠/٠ من الانتاج الصافي للشركات الثلاثة من البترول تتسلمه عينا من فوهه الابار ويحق للعراق ان يتصرف بها كيفما يشاء كان يكرر قسم منه لسد الحاجة المحلية وبيع الباقي في الاسواق العالمية ٠

سياسة التخطيط الاقتصادى

مفهوم التخطيط الاقتصادى :يعني التخطيط الاقتصادى عدة اشياء ويختلف فهمه بنسبة اختلاف الافراد واختلاف الاحوال التي يذكر فيها ٠

وهو ماخوذ من معنى الخطة ويقصد بها اعداد منهج عمل للمستقبل ٠ وقد عرف الاقتصادى هايك التخطيط الاقتصادى بانه (الادارة المركزية لكل الفعاليات الاقتصادية على اساس خطة عمل واحدة توضع لتوجه موارد المجتمع بصورة عقلية للوصول الى غاية محيطة وبطريق واضحة)

اهدافه :ـ التخطيط فعالية بشرية ذو غرض فلا يمكن ان يفكر في التخطيط دون ان يتبادر الى الذهن غرض او هدف ٠ والتخطيط يمكن ان ينظر اليه كوسيلة تتبع للوصول الى غايـــة

الهدف الرئيسي للتخطيط هو :ـ
١ـ الاقتصاد في الثروات النادرة واستغلال الموارد الاقتصادية على احسن وجه ممكن والغرض هو فتح السبيل للتطور الاقتصادى وذلك بتحشيد كل مصادر الوفر الى الاستثمارات المنتجة ٠
٢ـ محاولة التخلص من الجمود والركود الذين يميزان البلدان المتخلفة وتامين الاستقرار الاقتصادى والنفع العام ورفع مستوى العيش ٠
٣ـ تحرير عقول الافراد والجماعات والحكومات من كثير مما علق بها من الافكار المفروضة اوالمتصورة
٤ـ يدفع التخطيط عجلة المجتمع بخطوات واسعة وبزمن قصير لتحقيق الرفاه والاستقرار ٠
هيكل التخطيط الاقتصادى :ـ تراعى عند بناء الهيكل الامور التالية ١ـ الهدف الذى يرمي اليه التخطيط ٢ـ المدى الذى يقطعه التخطيط ٣ـ التكاليف المادية والمعنوية التي يتحملها الناس بسبب التخطيط ٠
مشكلات التخطيط الاقتصادى :ان عملية التخطيط الاقتصادى عملية جماعية تعاونية ٠ وانه يؤدى الى مجموعة متشابكة من المشكلات والوسائل البشرية والمادية فانه من السهل رسم ووضع خطة ولكن لتنفيذها والسير بها حتى النهاية امر محفوف بالمصاعب ٠ واهم هذه المشكلات هي ـ
١ـ معارضة اصحاب المصالح التي يشملها التخطيط الاقتصادى كمعارضتهم لاى اصلاح اقتصادى او اجتماعي ٠ لذا فتركيز السلطة امر ضرورى في المراحل الاولى من التخطيط حيث الحزم والتمويل المضمون امران ضروريان ٠ اما بعد تقدم المشروعات ونموها فيمكن البدء في تقليل المركزية وتوزيع السلطات حسب ما تقتضيه الظروف والمصلحة العامة ٠
٢ـ كيفية استغلال الثروات القومية والمحافظة على سير فعاليات اقتصاديات البلد دون تعثر او تلكؤ ٠ واهم ما يجابه البلد المخطط هو توفير راس المال الضرورى لتخويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة العملات الاجنبية اللازمة لشراء المواد الضرورية للمشروعات وان توفير راس المال امرا صعبا لان قابلية تكوين فضلة راس المال امرا صعبا في البلاد المتخلفة لانخفاض مستوى الكسب لذا اصبح من الواجب ايجاد هذا المال واستخدامه في المجالات التي تدر احسن عائد ٠
٣ـ ان التخطيط امرا يعود للمستقبل ويشمل افكارا واستعدادت منظمة تسبق تطبيق الخطط٠ فهناك تخطيط طويل الاجل وقصير الاجل ويصعب التميز بينهما حيث ان المنهج الطويل الاجل انما هو مجموع مناهج قصيرة الاجل واهم ما يمكن ان يقدمه الاقتصادى هو نجاحه في تثبيت منهج طويل الاجل ومراعات تاثير المناهج القصيرة في احوال واهداف مناهج المدى الطويل ٠ وترتبط بهذه المشكلة عدم التثبت والتاكد بما يكنه المستقبل فربما تجرى بعض الحوادث لا تخطر ببال المخطط او فوق طاقته فالمخطط يعتمد على الحدس والتخمين والاستقراء والقياس للاستعدات المقبلة وكثيرا ما يفشل نتيجة الخطاء في التقدير ٠
٤ـ تحديد فترات التخطيط وهذا يتوقف على طبيعة المشروع وتوفر العوامل اللازمة لتنفيذه والعقبة التي تقف في وجه تنفيذ المشروعات الاقتصادية هي موقف الناس تجاه المخطط الجديدة سيما اذا كانت اذا كانت تخالف ما اعتادوا عليه ٠ وعلى قدرتهم على تقبل ما هو جديد واخيرا ان نجاح الخطة يعتمد على تعاون الشعب وهيئاته مع الحكومة في تنفيذها وانجاحها فليست الخطة هي خطة حكومية وانما هي خطة قومية لابد وان يشعر بها كل فرد من افراد الشعب وواجبه الوطني يحتم عليه ان يسهم في تحقيقها ٠

التخطيط الاقتصادى في العراق

ان الوضع الاقتصادى الذى كان سائدا في العهد البائد هو اقرب ما يكون الى الفوضى الاقتصادية كما يبدو واضحا من دراسة قطاعات الاقتصاد العراقي ـ الزراعة والاصلاح الزراعي ـ الصناعة والتصنيع ـ والسياسة النفطية والسياسة المالية ـ البناء والاسكان ٠٠٠الخ ويرجع سبب هذه الفوضى الاقتصادية الى مجلس الاعمار لانه قد فشل هذا المجلس لتحقيق هدفه وهو الاشراف على صرف القرض الممنوح للعراق من البنك الدولي للانشاء والتعمير لغرض تنفيذ مشروع وادى الثرثار للسيطرة على الفيضان وتحضير خطة اقتصادية ومالية عامة لغرض انماء موارد العراق ورفع مستوى معيشة السكان وعليه فقد وجد قادة الثورة ولا سيما الزعيم عبد الكريم قاسم ضرورة ابدال الفوضى الاقتصادية السابقة بخطة اقتصادية موحدة للجمهورية العراقية وعلى هذا فقد قررت حكومة الثورة الاخذ بمبداء التخطيط الاقتصادى فاحدثتبموجب قانون السلطة التنفيذية وزارة التخطيط ٠